الخليج العربي
مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة - جمهورية العراق
المجلد السابع والعشرون
العدد (١-٢)-١٩٩٥

النظام الاقليمي العربي بين المنظور القومي والنزعة القطرية دراسة في ملحمة أم المعارك (*)

المدرس المساعد مختار نوري شنين
كلية المعلمين
ميسان

د.سعدي كريم العزاوي
كلية القانون
جامعة البصرة

المقدمة

يهدف هذا البحث الى دراسة النظام الاقليمي العربي من حيث طبيعته وغاياته للمساهمة في كشف وتحديد مصادر قوة ومواطن ضعف هذا النظام عبر مسارات عمله . ومن أجل ذلك فان البحث حاول الوصول الى هذا الهدف من خلال دراسته لمفهوم النظام الاقليمي والاسس التي يقوم عليها هذا المفهوم وهي بصورة عامة (الاساس الجغرافي، والتماثل بين الدول في نطاق اقليم معين من النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، أو المفهوم القائل بالتفاعلات السياسية والاقتصادية

(*) من بحوث الندوة العلمية السنوية لمركز دراسات الخليج العربي الموسومة "الخليج العربي والسياسة الدولية في مرحلة القطبية الاحادية" المنعقدة للمدة من ٢٠-٢٢/نيسان/١٩٩٢ .

والاجتماعية بين دول الاقليم والاساس القومي). وقد ركز البحث على الاساس الاخير في مناقشته وتحليله لطبيعة النظام الاقليمي العربي باعتباره الاساس الاول والهدف النهائي للنظام الاقليمي العربي.

كما تناول البحث دراسة طبيعة النظام الاقليمي العربي وغاياته، والكشف عن أسباب فشل هذا النظام نتيجة سيادة النزعة القطرية والاختراقات الاجنبية للامن القومي العربي بفعل تركيبته السياسية والقانونية وآلية عمله (القطرية) المصممة ضد أهدافه (القومية) المعلنة.

وفيما يخص آلية عمل هذا النظام ودوره في مواجهة الازمات، فانه قد واجه نوعين من الازمات، أزمات داخلية (عربية - عربية) وأزمات خارجية أي بين طرف عربي وآخر أجنبي أو أكثر. واذا كان دوره في مواجهة الازمات الداخلية غالباً ما ينحسر في القيام باجراءات شكلية أو القيام بتجميد الصراع، أو البحث عن الحلول الجزئية أو المؤقتة، فان دوره في مواجهة الصراعات العربية مع القوى الاجنبية، تتصف بالتهرب من الفعل القومي المطلوب أو بالالتفاف على المشروع الذي يحاول تحقيق استراتيجية المواجهة مع أعداء الامة العربية الذين تبنوا بوعي (استراتيجية الاجهاض) للوحدة القومية، والعمل القومي العربي المشترك خلال المراحل السابقة كلها.

لم يتوقف البحث عند دراسة الاطار العام للنظام الاقليمي العربي، وانما حاول توثيق هذه الدراسة باختياره لنموذج تطبيقي معاصر وهي ملحمة أم المعارك، باعتبارها أكبر وأخطر أزمة تواجه النظام - لكي تكشف لنا بجلاء عن مواطن الضعف فيه وقد انتهت هذه الى مجموعة من الاستنتاجات تتصل بهذا النظام.

أولاً: "النظام الاقليمي العربي"

على الرغم من شيوع استخدام اصطلاح النظام الاقليمي في الوقت الحاضر الا انه لم يزل يثير الكثير من الغموض وذلك لكونه قد ظهر حديثاً في الكتابات السياسية المتعلقة بالشؤون الدولية، مع ان جذوره تمتد الى زمن بعيد نسبياً، فقد أشيع استخدامه منذ ستينات هذا القرن، بوصفه أحد الموضوعات الاساسية في مجال التنظيم الدولي والشؤون الدولية، بحيث أصبح النظام الاقليمي أحد مستويات التحليل في الشؤون الدولية عندما يراد دراسة التفاعلات الدولية في

نطقة معينة ، تحدد على أساس جغرافي (١). غير ان هناك من عتقد بأن التقارب الجغرافي ليس أساساً كافياً لتكوين لنظام الاقليمي، لذلك نراه يركز على عناصر التماثل بين لدول التي تدخل في نطاق اقليم معين من النواحي الثقافية الاجتماعية والاقتصادية . وهناك آخرون لا يشترطون العلاقات لوثيقة بين الدول المكونة للنظام الاقليمي وانما يعدون لعامل الفاعل في أي نظام اقليمي هو مدى وجود تفاعلات ياسية واقتصادية واجتماعية بين دول الاقليم بعضها مع لبعض الاخر، مع ذلك يبقى النظام الاقليمي - حسب ما تفيد ه نظرية النظم في العلاقات الدولية - يتعلق بمنطقة جغرافية حددة ، ويشمل على شلاث دول أو أكثر، ليس بينها احدى القوتين العظميين)، وتحدث بين أطرافه تفاعلات سياسية كثفة (٢). وهناك من يرى ان العامل القومي يشكل أساساً قيام هذا النظام (٣).

ويبدو ان المنطلقات السياسية أو الايديولوجية كانت بباً وراء ظهور وبلورة هذه الافكار، ولذلك تحاول الدول لكبرى الطامعة في الهيمنة على اقليم معين أن تركز على لعامل الجغرافي حينما ترى ان ذلك يتوافق مع مصالحها أهدافها السياسية هنا أو هناك.. ومن ذلك مثلاً ، نجد ان لقوى الاستعمارية الأوربية ، أخذت تشيع استعمال بعض لمصطلاحات التي تخدمها في تحقيق غاياتها الاستعمارية في لمنطقة العربية منذ بداية الحقبة الاستعمارية ، كما هو لحال مع اصطلاح "الشرق الأوسط" أو غيره من المصطلحات التي هرت خلال هذه الحقبة الزمنية ... ويعتقد بعض المفكرين الكتاب العرب ان ذلك لم يكن منطلقاً مرحلياً أو طارئاً ، بل ان هناك ارادة واعية ومنظمة لمحو صفة العروبة نفسها ن هذه المنطقة وتقسيمها بين مناطق جغرافية كالشرق الأوسط الشرق الأدنى والشمال الافريقي، وذلك بهدف القضاء على ويتها واخفاء الوشائج الروحية والثقافية والقومية التي ربط فيما بينها وتدمير فكرة أو أمل الاتحاد لديها" (٤).

لمزيد من التفاصيل، أنظر جميل مطر والدكتور علي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان - بيروت الطبعة الاولى لسنة ١٩٨٨، الصفحات ١٨، ١٩ .

الدكتور عبدالله التفراشي، الانظمة السياسية العربية والنظام العربي نظرة شمولية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان ٣ و ٤ أيلول/ ديسمبر/١٩٩٩ ص ٨٨ .

جميل مطر وعلي الدين هلال، المصدر السابق ص ٢٠/٢١ .

أنظر جميل مطر والدكتور علي الدين هلال، المصدر نفسه ، ص ٩٢ .

أنظر، برهان غليون، حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية في المنطقة العربية ، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٤٨ في ١٩٩١/٦ ص ٥ .

مما يؤكد على هذا التوافق السياسي والتشكيل النفسي للعقلية الاستعمارية عبر مراحل تاريخية معينة، اننا نجد وزير الدفاع الامريكي الحالي "ديك تشيني" يعبر عن تلك الحقيقة بوضوح، عقب ملحمة أم المعارك الخالدة حينما يقول: " ان أمن المنطقة العربية يجب أن يقوم على أساس الجغرافيا لا على أساس القومية " (٥) وهكذا نرى ان التركيز الغربي على استخدام لفظة الشرق الأوسط، مرده تصور غربي متعمد لتفتيت النظام الاقليمي العربي، بادخال عناصر غير عربية لهذا النظام. علاوة على محاولته اظهار المنطقة وكأنها فسيفساء ونظم بين ظهرانيها شبكة معقدة من التعدد اللغوي والديني والقومي مما يجعل بعضهم يعتقد بأن المنطقة ماهي الا مجموعة اقليات لا يربطها أي تاريخ مشترك. والهدف من ذلك كله، رفض مفهوم الأمة العربية الموحدة، ومحاولة لتبرير الوجود الصهيوني في المنطقة.. تنطلق هذه الدراسة من تصور ان الاتجاه القومي هو الأساس الذي يجب أن تقوم عليه دراسة النظام الاقليمي العربي وهو ميزة ينفرد بها هذا النظام الاقليمي عن سواه من النظم الاقليمية الأخرى، اذا ما عدت الأسس الأخرى كافية لدراسة النظام الاقليمي.

غايات وطبيعة النظام الاقليمي العربي

لقد كانت الوحدة العربية أملاً يراود العرب في كل مكان منذ زمن بعيد، وذلك عندما بدأت الحركة القومية في الوطن العربي بشكل تيار فكري وسياسي، في وقت كانت فيه معظم الأبنية القومية تخضع للحكم الأجنبي، واذا كان هناك من يحاول التقليل من أهمية هذه المرحلة الفكرية والسياسية في حياة العرب القومية، الا ان ذلك لا يغير من الحقيقة شيئاً في كون هذه المرحلة قد شكلت النواة الأساسية التي ساهمت في نشأة النظام الاقليمي العربي (٦). كما ان الأفكار القومية هي التي هيأت لقيام جامعة الدول العربية في المرحلة اللاحقة، اذ ان محادثات قيام جامعة الدول العربية التي لم يكن الهدف منها اقامة منظمة للتعاون العربي بين الأقطار العربية حسب، بل كان هدفها قيام الوحدة العربية الشاملة، كان يطلق عليها رسمياً اسم " مشاورات الوحدة العربية " (٧). ولابد من التأكيد هنا على ان الجامعة العربية وان كانت من

---

(٥) انظر الفريق أول محمد فوزي، واقع الأمن القومي العربي، مجلة الوحدة (المملكة المغربية- الرباط)، العدد الثامنة العدد ٨٨ كانون الثاني/ ١٩٩٢ ص ٩ .

(٦) جميل مطر والدكتور علي الدين هلال المصدر السابق ص ٥٢ .

(٧) عبدالمنعم محمد بدر، أمتنا العربية الحاضر والماضي والمستقبل، دار المعارف بمصر/ ١٩٧٠ ص ١٣٢ .

الناحية التنظيمية جزءاً من النظام الاقليمي العربي بصفة ا لاعم والاشمل، الا انها، تبقى عنصراً أساسياً يتم من خلاله ارساء قواعد وسلوك أعضاء النظام الاقليمي العربي ان انها تمثل الاطار المؤسس للنظام العربي (٨). غير ان بقية أجزاء هذا النظام لا تقل تأثيراً في تفاعلات النظام، ان لم تكن في أحيان أخرى أكثر فاعلية من الجامعة، وخاصة نظام (الدولة القطرية) الذي يعد أحد الوحدات السياسية المكونة والفاعلة في النظام الاقليمي العربي.

نخلص هنا الى القول، بان الهدف الاساسي من المناقشات بين الدول العربية المؤسسة للنظام الاقليمي العربي، كان تحقيق الوحدة العربية، الا ان هذه المناقشات تمخضت عن قيام جامعة الدول العربية، التي يفترض فيها ان تكون أداة مهمة لتحقيق هدف الوحدة عن طريق التكامل الاقليمي العربي، وصولاً الى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة القطرية لصالح قيام دولة الوحدة (٩). ولكن ما الذي حدث؟

ان الذي حدث هو ان الجامعة العربية، أضحت هدفاً بحد ذاته وليست وسيلة من وسائل تحقيق الوحدة العربية الشاملة، وهذا يعود الى ان الذين نهضوا بمهمة تأسيس الجامعة كانوا من الحكام وليسوا من الشعب العربي، ولذلك فقد رأى هؤلاء الحكام أن تقوم الجامعة على أسس لا تمس سيادة الدول (١٠). وبهذا المعنى كان قيام الجامعة العربية في عام ١٩٤٥ بمثابة خيبة أمل لكثير من العرب، حتى ان بعض الكتاب والمفكرين قد عد ذلك خروجاً على مبدأ الوحدة العربية منذ البداية، فقد صدر ميثاق الجامعة العربية مخالفاً تماماً لبروتوكول الاسكندرية (١١) في ١٩٤٤ الذي كان تمهيداً لتكوين وحدة أو اتحاد عربي أو اقامة حكومة عربية، بينما جاء ميثاق الجامعة ينشد الى تأليف رابطة أو منظمة اقليمية تجمع بين حكومات الدول العربية (المستقلة) باسم (جامعة الدول العربية) (١٢). اننا نستطيع ان نقول اليوم، ان ذلك كان بمثابة الحصاد الطبيعي لتلك المرحلة، اذ ان الامة العربية قد دخلت العصر الحديث عن طريق مجموعة من الكيانات السياسية التي أنشئت

---

(٨) جميل مطر والدكتور علي الدين هلال: المصدر السابق انظر ص ٥٨.
(٩) بهذا المعنى، أنظر الدكتور عبدالله النفراوي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.
(١٠) أنظر محمد رفعت، التوجيه السياسي للفكرة العربية الحديثة، دار المعارف بمصر، ١٩٦٤ ص ٣٥١.
(١١) أنظر عبدالمنعم محمد بدر، المصدر السابق ص ١٣٤.
(١٢) محمد رفعت، المصدر السابق ص ٣٥١.

بموجب اتفاقيات ومعاهدات بين القوى الاستعمارية الأوربية. ولذلك وجدت الأمة العربية نفسها في مواجهة تناقض هيكلي أساسي يتمثل في تصور الأمة عن ذاتها، وانها كان يجب ان تكون كياناً سياسياً موحداً من جهة، وبهذا المعنى تكون الأمة سابقة على الدول القطرية واستمراراً لتاريخ انقطع، ومن جهة ثانية يتمثل التناقض في تصور الآخرين الذين صنعوا الدولة العربية القطرية الحالية اعتماداً على مفهوم الدولة القومية، وبهذا تكون الدولة العربية سابقة على وجود الأمة، ومن هنا أصبح الأوربيون لا يعترفون بأن الأمة العربية هي أمة واحدة (١٣). وهذا أمر طبيعي طالما هم الذين وضعوا "الدولة القطرية" وطالما ان مفهوم الأمة العربية الموحدة يتناقض مع مصالحهم وأهدافهم في المنطقة.

لقد تأسس النظام الاقليمي العربي وهو يحمل معه عوامل ضعفه، بسبب غلبة المصالح القطرية للحكام على المصلحة القومية العربية، علاوة على الاختراقات التي مارستها القوى الخارجية في هذا النظام في الماضي والتي استمرت الى الوقت الحاضر، لأسباب كثيرة، يأتي في مقدمتها الأهمية الاستراتيجية للمنطقة ووجود الموارد الطبيعية (النفط) وأسباب أخرى تتصل بالحقد التاريخي على الأمة فان القوى الكبرى سوف تستمر بالاهتمام المفرط بشؤون النظام في محاولة منها للتدخل في تشكيل مساره وهذا مايبدو حقيقة تاريخية بغض النظر عن طبيعة القوى الكبرى القائمة من أجل الهيمنة على السياسات الاقليمية العربية لجعلها تدور في فلك التبعية (١٤).

واذا كانت جامعة الدول العربية قد حاولت منذ قيامها ترسيخ أسس نظام دفاعي عام ١٩٥٠، الا ان جدلية القطري والقومي والاختراقات الخارجية المشار اليها، قد عملت على محدودية النظام الدفاعي العربي، مما أنعش الأمن القومي العربي وجعله عرضة لاختراقات واستباحة أعداء الأمة (١٥). وقبل الخوض في كشف ضعف النظام العربي منذ قيامه، لابد من القول بأن أحد العناصر المهمة في النظام الاقليمي هو وجود

---

(١٣) عبدالله التل، مصدر سبق ذكره ص ٩٢.

(١٤) بهجت قرني، الفيك الثقيل للاقتصاد السياسي في العلاقات العربية مع القوى العظمى، في العقد العربي القادم، في المستقبلات البديلة، ماكيل هدسون وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت الطبعة الأولى ١٩٧٩ أنظر ص ٩١.

(١٥) الدكتور هيثم الكيلاني، الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية (الاسرائيلية)، ١٩٤٨-١٩٨٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى نشرت في الثماني، نوفمبر/ ١٩٩١ أنظر ص ٥٦.

الهوية الاقليمية والوعي بالتضامن بين أعضاء النظام والتعامل مع العالم الخارجي كوحدة أو على الأقل السعي لتحقيق ذلك، وهذا من أهم المؤشرات التي تدل على وجود مفهوم موحد للدفاع والأمن المشترك بين أجزاء النظام (١٦). غير ان الواقع السياسي الذي خلقه الاستعمار أمتلك قوة ذاتية في رفض الوحدة العربية، التي اذا ما تحققت فسوف تفصح عن نظام اقليمي عربي متماسك قادر على مواجهة التحديات الأمنية والاستراتيجية، ولكن من الملاحظ ان مخطط تفتيت الأمة العربية من أجل اعاقة نهوضها بمشروع قومي انساني خاص بها اتخذ عدة آليات ووسائل، كان أكثرها ثباتاً الكيان الصهيوني والدولة القطرية. فلقد نجح الغرب في زرع الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية بهدف التعرض لمسيرتها ولضبط حركتها بما ينسجم مع الغايات الاستراتيجية المعادية، ويشكل هذا العنصر الغريب في جسد النظام الاقليمي العربي، عقبة وتناقضاً رئيسان بضعف امكانية تحقيق نظام اقليمي عربي موحد (١٧). لقد أشرنا في الصفحات السابقة الى ان الدول التي أسست الجامعة العربية، قد تمسكت بقطريتها في صياغة بنود ميثاق هذه الجامعة، وجمعت في اطارها تناقضات الأقطار الأعضاء ومشكلاتهم وعلاقاتهم البينية اضافة الى التنافر والتناحر بين الأعضاء السبعة المؤسسين للجامعة منذ البداية. فضلاً عن ذلك كله ارتباط حكومات الدولة المؤسسة للجامعة آنذاك مع الدول الغربية المهيمنة على الوطن العربي، لذلك لم تكن هذه الدول تملك ما تفيض به عن الجامعة لمجابهة المشروع الصهيوني، وفي الوقت نفسه لم تستطع الجامعة أن تدير المعركة السياسية للقضية الفلسطينية، بعدها القضية المركزية للعرب، على المستوى الدولي، بسبب انعكاس ضعف امكانيات الأقطار وما بينها من تناقضات التي انعكست على قدرة الجامعة في مدة التأسيس (١٨). ومما يؤكد ذلك أركان العلاقات العربية - العربية قبل حرب ١٩٤٨ قد أدت الى ايجاد مناخ لا يوفر الأسباب الكافية للقيام بعمل عسكري مشترك، فتلك العلاقات كانت تتميز بعدم الثقة والتباين في النيات والأفعال وتأليف المحاور علاوة على التأثير بالنفوذ الاستعماري. كل ذلك أدى الى فقدان الأرضية المناسبة للتخطيط للحرب وللقيام بما من شأنه أن يحقق الأمن القومي العربي فحينما ولدت الجامعة العربية كان ميثاقها قد أهمل الشؤون العسكرية والدفاعية على الرغم من ادراك الأعضاء لهذا الجانب، الا ان الجامعة اضطرت الى مواجهة القضية

---

(١٦) أنظر جميل مطر والدكتور علي الدين هلال، المصدر السابق ص ٢٢.
(١٧) أنظر الدكتور عبدالله الذفراشي، مصدر سبق ذكره ص ٨٦ و ص ٨٩.
(١٨) الدكتور هيثم الكيلاني، مصدر سبق ذكره، أنظر ص ١٥١ و ص ١٥٢.

الفلسطينية بكل جوانبها بما في ذلك الجانب العسكري فيما بعد (١٩). فلقد شعر أعضاء الجامعة العربية ان أهم أسباب نكبة ١٩٤٨ فقدان قاعدة تنظيم العمل العسكري العربي التي تعالج شؤون الأمن القومي العربي وتوفر للأعضاء نظاماً دفاعياً يقوم على التكافل والتكامل لذلك سعى الأعضاء الى ايجاد "معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي" التي تمت المصادقة عليها عام ١٩٥٠ وبدأ بتنفيذها قانوناً في ٢٢/آب/١٩٥٢ الا ان هذه المعاهدة لم يجر الالتزام بها كما ينبغي من الناحية الفعلية وذلك بسبب الواقع العربي القائم آنذاك واختلاف الاتجاهات السياسية الرسمية، والتدخلات الاستعمارية ضد الوطن العربي، ومع ذلك فان هذه المعاهدة ظل تنفيذها متعثراً حينما نشبت حروب عام ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣، اذ لم تكن فاعلية تلك المعاهدة بالشكل المؤثر الذي يتوجب القيام به بقدر ما كان العامل الفاعل في هذه الحروب الاتفاقيات التي عقدت خارج اطار الجامعة والتي أقيمت لها أجهزة مستقلة عن اطار الجامعة العربية (٢٠). وعلى الرغم من هذه السلبيات كلها نجد ان توقيع هذه المعاهدة "معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي"، كان سبباً لاثارة قلق الدول الغربية المعادية للعرب، فقد سارت الجهود الأمريكية والبريطانية في محاولة اختراقها وذلك بربط الأقطار العربية بالأحلاف الغربية، مثل حلف بغداد وغيره من الأحلاف المعادية لوحدة الأمة" (٢١).

نخلص الى القول لكل ما تقدم الى ان أي نظام اقليمي، عندما يكون عاجزاً عن رد أو مواجهة الأخطار والتحديات التي تواجهه، فانه قد يدفع الى قيام أنظمة فرعية لمواجهة تلك الأخطار والتحديات.. من ذلك قيام المجالس العربية الاقليمية التي ابتدأت عام ١٩٨١ بـ (مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ثم (مجلس التعاون العربي)، و (اتحاد دول المغرب العربي) بعد انتهاء الحرب العراقية - الايرانية وفي وقت واحد.. ويمكن عد قيام هذه المجالس بمثابة الرد على فشل أو عجز النظام العربي الاقليمي.. وقد لعبت الدوافع السياسية لمختلف وحدات النظام الاقليمي العربي دوراً معيناً دون شك. فقد تشكل مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ بعد قيام الحرب العراقية - الايرانية. أي بعد ان دخلت احدى الدول الأعضاء (العراق) في النظام الاقليمي العربي، في

---

(١٩) راجع الدكتور هيثم الكيلاني، المصدر نفسه، أنظر ص ١٣-١٤.

(٢٠) لمزيد من التفاصيل حول الاتفاقيات العربية خارج اطار الجامعة العربية، انظر الدكتور هيثم الكيلاني، المصدر السابق ص ١١٦.

(٢١) راجع الدكتور هيثم الكيلاني، المصدر السابق نفسه، ص ١٩٩ وحتى ص ٢١٤.

مواجهة مع دولة أخرى من خارج هذا النظام. وكان من المفترض ان تقوم بقية أطراف النظام الاقليمي العربي طبقاً لاتفاقية الدفاع العربي المشترك بمواجهة الطرف الأجنبي (ايران) وخاصة بعد عام ١٩٨٢ حينما احتلت أراضي عراقية في الشمال والجنوب، ولعل من المفيد القول بأن الدعوة لعقد مجلس للدول الخليجية لم توجه للعراق على الرغم انه من دول الخليج العربي (٢٢). في حين أبقى مجلس التعاون العربي دعوته في الانضمام مفتوحة للدول العربية كلها حينما نص على ذلك ميثاقه، ولذلك لا يمكن عد محاولات الرد على التحديات السبب الوحيد في قيام نظم فرعية وانما تقوم النظرة السياسية الى هذا النظام بدور آخر قد يضعفه وقد يقويه.

ثانياً: دور النظام الاقليمي العربي في تجاوز الأزمات نموذج "ملحمة أم المعارك"

كثيرة هي الاراء والملاحظات التي تناولت دور النظام الاقليمي العربي، أو فاعلية هذا النظام، الذاتية أو الموضوعية في موابهة الأزمات الداخلية (العربية - العربية) أو الخارجية (العربية مع طرف أجنبي)، وعليه سنحاول الكشف عن دور النظام العربي الاقليمي خلال مواجهته للأزمات بنوعيها الداخلية والخارجية.

١- النظام الاقليمي العربي والمشكلات الداخلية "العربية - العربية"

عانى ويعاني النظام الاقليمي العربي وخصوصاً مع بداية الحقبة الاستعمارية، التي شجعت على تأكيد النزعة القطرية، من مشكلات عديدة يقف في مقدمتها المشكلة الفلسطينية وما أفرزته تلك المشكلة من نتائج على الصعيد العربي، نتيجة الفشل أو العجز في مواجهة الأزمة والاحباط المتكرر لتلك المواجهة المستمرة أو نتيجة للتداخلات والتفاعلات المحلية والدولية وانعكاساتها في تفسير آلية النظام العربي الاقليمي، ولهذا فان النظام العربي وكمحصلة لتلك المشكلات المتلاحقة ظل يشهد تناقضاً رئساً بفعل تأثير منطقين

---

(٢٢) تنص المادة الخامسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي على ان "يتكون مجلس التعاون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض ٤/٢/١٩٨١م وهذه الدول هي الامارات العربية المتحدة، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت التي اقتصرت العضوية عليها/ راجع الأمانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، نظامه وهيكله التنظيمي وانجازاته، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م/ الرياض.

يتعايشان ويتصارعان مع بعضهما البعض، هما منطق النظام العربي والدعوة القومية الى الوحدة ورفض الكيان الصهيوني والتأكيد على الاستقلال القومي والعمل العربي الموحد. والمنطق المقابل، متناقض مع الأول، وهو منطق الدولة القطرية الذي يستند الى التجزئة والمصالح الاقتصادية والاجتماعية للنظم الحاكمة والتي تعززت مع ازدياد الثروة النفطية في الوطن العربي (٢٣) بكلمة أخرى يمكن القول بأن القضية الفسطينية لم تكن لتتشكل تحدياً خارجياً ضد النظام العربي نتيجة لفرض القوى الدولية جسم غريب داخل الجسد العربي حسب وانما أفرزت هذه القضية مزيداً من الصراعات العربية -العربية بين أعضاء النظام العربي ومزيداً من الاستنزاف الداخلي الذي يقدم خدمة للقوى الأخرى، خارج هذا النظام، كما حصل مع مؤامرة كامب ديفيد التي فجرت الكثير من الخلافات بين وحدات النظام العربي، ومازالت نتائجها المؤذية الى اليوم والتي انعكست بشكل أو بآخر على الأزمة التي سبقت اندلاع أم المعارك، وقد بدى ذلك واضحاً منذ ان علقت عضوية مصر في الجامعة العربية، ونقل مقرها من القاهرة الى تونس، بعد ان كانت مصر هي النظام المسيطر على الجامعة العربية من الناحية الفعلية. وربما كان هذا أحد الأسباب التي انطلق منها الموقف المصري ازاء العراق أثناء ملحمة أم المعارك، اضافة الى الارتباطات التي وثقتها اتفاقيات كامب ديفيد بربط النظام السياسي المصري بالغرب.

وكانت النزعة القطرية وعقدة الزعامة واحدة من الأسباب المؤثرة والواضحة في خطابات الرئيس المصري في مناسبات عديدة خلال المدة ما بعد الثاني من آب/١٩٩٢ (٢٤) وبشكل عام يمكن القول، بأن سيادة النزعة القطرية ووجود الاختراقات الأجنبية المستمرة للوطن العربي من الأسباب الرئيسة لزعزعة النظام الاقليمي العربي باستمرار، ولعل مشكلات الحدود القطرية، بين معظم الأقطار العربية المتجاورة قد جاءت نتيجة لتلك الأسباب، مع ان الحدود

---

(٢٣) انظر جميل مطر، د.علي الدين هلال/ المصدر السابق، ص ٤٤.

(٢٤) الرجوع الى خطابات الملتقطة من اذاعات القاهرة، وصوت العرب، ومناولات الرئيس المصري عند دخلي مبارك، من ان مصر لا تريد ان تتقدم من العراق كما فعل هو مع مصر في مؤتمر قمة بغداد بعد اندحار كامب ديفيد، اذ أكد على هذا الطرح في أكثر من مناسبة وخاصة أمام مجلس الشعب المصري، كل ذلك كان يدور في خلد الزعامة المصرية التي اتخذت من كامب ديفيد نهجاً سياسياً يسود في المنطقة العربية وخاصة بعد ملحمة أم المعارك التي دخلت فيه مصر بثقل الى المعركة في محاولة لسحب الأطراف الأخرى جميعها الى ذات النهج المريح والعلني - راجع خطاب الرئيس المصري أمام مجلس الشعب والشورى بتاريخ ٢٤/ كانون الثاني/ ١٩٩١.

القطرية قد تصنعت نتيجة لمؤامرات دولية غربية وبتواطؤ الحكام القطريين، وخاصة خلال المرحلة الاستعمارية كما هو معروف، ولعل مشكلات الحدود بين قطر والبحرين أو بين الجزائر والمغرب، وبين شطري اليمن قبل الوحدة اليمنية ١٩٩٠ شاهداً على ذلك.

ولم تكن المشكلات الحدودية هي المشكلات الوحيدة بين أطراف النظام العربي المؤدية الى اضعافه، بل ان الصراعات العربية-العربية اتخذت أشكالاً عديدة، ولعل الساحة اللبنانية من أكثر الساحات العربية التي شهدت صراعات وتنافساً للقوى العربية-العربية والتي كانت لبنان أكبر ضحايا تردي النظام العربي على الرغم من بعض المحاولات المحدودة لحل المشكلة اللبنانية لأسباب تخدم بعض الانظمة السياسية الغربية أولاً، قبل أن تعود على لبنان والنظام الاقليمي العربي بالخير من هذه المحاولات، ما حصل في مؤتمر قمة الرياض السداسي ١٩٧٦ أو مؤتمر الطائف ١٩٨٩. ولم تقف الصراعات بين وحدات النظام العربي عند حدود المشكلات الحدودية فقط وانما تجاوزت ذلك الى محاولات الاضرار بمصالح أقطار عربية أخرى كما حصل سنة ١٩٧٣ عندما حاولت سوريا التأثير على الزراعة في العراق حين حجزت معظم مياه نهر الفرات لملء البحيرة التي نشأت بسبب سد الطبقة "بحيرة الأسد" اضافة الى ذلك كانت سياسات بعض الدول النفطية مؤذية لدول عربية أخرى، أي ان بعض هذه السياسات صممت على أسس قطرية، أو بتنسيق مع قوى دولية بقصد الاضرار بدول عربية معينة كما حصل مع العراق قبل أحداث ٢/آب/١٩٩٠ على الرغم من محاولات العراق حل وتجاوز هذه الأزمة. من ذلك كله نستطيع القول بأن النظام العربي يمثل نوعاً من قبول الممكن أمام العجز في تحقيق الحل العربي المطلوب (٢٥)، بعبارة أخرى ان النظام العربي الاقليمي القائم في أحيان كثيرة كان دوره يتمثل بمحاولة تجميد المشكلة أو السعي وراء الحلول الجزئية، ولهذا فان المشكلة غالباً ما تتجدد مرة أخرى، بمجرد تغيير الظروف التي ساهمت في تجميدها.. ولعل الاستثناء الوحيد من ذلك هو حل المشكلة اليمنية عام ١٩٩٠، باسلوب الوحدة، الذي جاء قيامها بارادة وطنية وقومية من أطرافها المباشرين ودون تدخل من النظام الاقليمي العربي.

واجمالاً يمكن القول، انه على الرغم من مرور زمن طويل على تشكيل مؤسسات النظام الاقليمي العربي الحالي، من

---

(٢) أنظر الدكتور عبدالله النفراوي، المصدر السابق ص ٨٢.

الناحية القانونية ، أو التنظيمية التي لا تخلو هي الأخرى من النقد الكثير ، الا ان هذا النظام لم يستطع من الناحية الفعلية أن يبني المؤسسات القومية الفاعلة بجد وعلى أسس ثابتة ومقبولة من قبل وحدات النظام الأخرى (الدول) وانما ظل يراوح في حدود الهيكلية المفرغة من محتواها القومي، وظل خاضعاً لنزعة الدولة العربية القطرية وبالنتيجة ساهم مساهمة كبيرة في تعطيل حركة النظام الاقليمي العربي وغاياته المرسومة .

٢- مواجهة المشكلات الخارجية
(العربية - الأجنبية)

لقد ظل الغرب وقوى أخرى يكنون عداءهم عن وعي للعرب لأسباب كثيرة من بينها موقع العرب الجغرافي والاستراتيجي المتميز ، والغرب من أوربا الذي يجعل الأوربيون يخشون من الوحدة العربية التي تشكل خطراً على الأمن الأوربي من وجهة نظرهم "وهذا ما يفسر اجماعهم على العداء لفكرة الاتحاد العربي ولكل ما يمكن ان يذكر بها أو يشير اليها ، وحرصهم على تأكيد تمايز العرب بعضهم عن بعض، ودعم كل ما يمكن أن يثير الخلافات الاقوامية والثقافية والدينية والطائفية منذ الحقبة الاستعمارية وحتى اليوم" (٢٦) ولهذا نرى ان الاستعمار الغربي القديم - الجديد ، سعى في كل المراحل لاجهاض أي عمل قومي عربي منظم ، أو أي محاولة لتشكيل نظام اقليمي عربي جديد ، وخاصة في العصر الحديث، ولعل محاولته لزرع الكيان الصهيوني تندرج تحت اطار ما سمي باصطلاح "استراتيجية الاجهاض" (٢٧). ان العداء الساعر عند أعداء العرب كلهم هو الذي دفعهم لتنظيم استراتيجيتهم في المنطقة بطريقة "ملء الفراغ" نتيجة تنافسهم على المنطقة أولاً ، ولكي لا يتيحوا الفرصة للعرب ليعيدوا تنظيم أنفسهم ثانياً ، ولهذا نجد ان الاشتراك، قد حاولوا تطبيق هذه السياسة (ملء الفراغ) بعد ان ضعفت السلطة العثمانية ، وقد أتيحت الفرصة للتحالف الأوربي لتطبيق تلك السياسة في المنطقة ولكنه فشل هو الاخر بسبب مواجهة محمد علي حاكم مصر والذي اتبع سياسة اراد بها اعلاء مجده وتحقيق طموحاته الشخصية التي توافقت الى حد ما مع الاستراتيجية العربية ، خصوصاً انه سعى لضم بعض ولايات المشرق العربي آنذاك الى سلطانه .

---

(٢٦) الدكتور برهان غليون، عرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية والمنطقة العربية مصدر سبق ذكره ص ٥ .

(٢٧) الدكتور برهان غليون، المصدر نفسه ص ٥ .

ولم تتوقف استراتيجية العداء المنظم ضد العرب بل استمرت في العصر الحديث والى يومنا هذا. الا انها كانت تجابه بقوة قومية كلما وجد الحكام المخلصون والمدركون لحقيقة تلك الاستراتيجيات الفرصة لذلك، فالرئيس عبد الناصر بحكم مركزه القومي ودوره السياسي العالمي في حركة عدم الانحياز وعلاقاته مع الاتحاد السوفياتي آنذاك استطاع أن يواجه المشروعات الامريكية الصهيونية التي تهدد الامن القومي من خلال توسيعة لمشروع الامن القومي العربي في ثلاث دوائر هي، (العربية - الافريقية - العالم الثالث) وذلك في ظروف دولية كان فيها الاتحاد السوفياتي القوة المناوئة لكل القوى الاستعمارية الغربية (٢٨). ولكن الولايات المتحدة استبدلت خطة عدائها بعد رحيل عبد الناصر باستراتيجية جديدة، وهي تشكيل حلف "الاجماع الاستراتيجي" الذي يقوم على فكرة استخدام دول الجوار العربي "تركيا - ايران - (اسرائيل)" مع دول عربية، أساس هذا الحلف جغرافي وليس قومي، وقد كانت أولى خطوات هذا التحالف بعد اتفاقيات كامب ديفيد، واخراج مصر من الكيان العربي ١٩٧٩ ثم تمزيق الجسد العربي الى تكتلات عربية (أنظمة فرعية) تقوم على أساس وظيفي أو سياسي أو (مصلحي)، ولهذا كانت أمريكا ودول الغرب قد اخترقوا الامن القومي العربي كلياً قبل اندلاع ملحمة أم المعارك، ومن هنا كان اجهاضهم استراتيجية الامن القومي العربي قد تم بالفعل حينما اندلعت ملحمة أم المعارك (٢٩).

وبناءً على ذلك كله، يمكن أن تثار العديد من الاسئلة، يقف من بينها، سؤال مهم هو، ماذا عمل العرب لمواجهة تلك الاستراتيجيات المعادية ؟؟ بكلمة أخرى، كيف واجه النظام الاقليمي العربي تلك الحقيقة، وخاصة خلال مدة الازمات، كحد أدنى؟

ان استعراض حقائق التاريخ المعاصر، تؤكد أما على ضعف الامكانات العربية لمواجهة الازمات الخارجية، أو انعدام الاستراتيجية الموحدة لمواجهة مثل هذه الازمات، والدلائل كثيرة، فقد واجهت مصر العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ بشكل منفرد ولم يقم النظام الاقليمي بدوره كما ينبغي على الرغم من وجود الجامعة العربية، واتفاقية الدفاع العربي المشترك، واكتفت معظم وحدات هذا النظام بالتأييد والمساندة الكلامية أو الشكلية لمصر التي غالباً ما كانت رد فعل لغضب الجماهير العربية الشعبية .. ومع ذلك فان العدوان الثلاثي على مصر،

---

(٢) أنظر الفريق أول محمد فوزي، واقع الامن القومي العربي، مجلة الوحدة (المملكة المغربية) العدد ٨٨ كانون الثاني، يناير/١٩٩٢.

(٢) ارجع الى الفريق أول محمد فوزي، المصدر نفسه.

كان فرصة لكي يعيد النظام العربي النظر في تنظيم نفسه والعمل بشكل أكثر جدية لمواجهة التحديات القومية، ولهذا نراه قام بدور محدود قبل العدوان الصهيوني في عام ١٩٦٧، ولكن هول الصدمة في حزيران عام ١٩٦٧ اضافة الى الأسباب السابقة (القطرية، الاختراقات الأجنبية، والتحالف المعادي) قد أعاد النظام الاقليمي العربي الى سيره السابق. لاسيما أن تغيراً قد ظهر بشكل واضح خلال هذه المدة الا وهو تراكم الثروة النفطية في أقطار الخليج العربي، التي أتاحت الفرصة لهذه الاقطار، وبدافع من الأسباب المذكورة لكي تعبر عن نفسها بمعزل عن النظام العربي. وبذلك فقد عاد النظام العربي الى سابق عهده، تتحكم فيه النزعات القطرية والاقليمية الضيقة خلال هذه المرحلة (٣٠). كما ان المصلحة الفردية للحكام وخاصة في مرحلة مابعد كامب ديفيد كاتجاه في السياسة العربية قد تحكمت هي الأخرى في عمل النظام العربي، مما أباح لبعض الحكام العرب أن يسلكوا مسالك غريبة على النظام العربي المعروف باستعدادهم للتحالف مع أطراف غير عربية ضد طرف عربي (٣١). كما حصل بوضوح في الموقف السوري خلال الحرب العراقية - الايرانية طول مدة الحرب (١٩٨٠-١٩٨٨)، فقد وقفت سوريا الى جانب ايران، وربما كان ذلك سابقة خطيرة في آلية النظام العربي قبل أزمة واحداث أم المعارك.

واجمالاً لكل ذلك يمكن القول، بان النظام العربي منذ الحرب العالمية الثانية والى اليوم، شكل آلية عمل مختلفة مما هو مرسوم لعمل هذا النظام في المواثيق التي تحكم مؤسساته، فكان في حقيقته محاولة صريحة للالتفاف على كل مشروع قومي عربي وحدوي لصالح المشروع القطري المعادي للآمال العربية القومية وجاء مخففاً لاستراتيجية القوى المعادية للعرب بشكل مؤكد (٣٢).

معالجة النظام الاقليمي لملحمة أم المعارك (٣٣)

لعل ملحمة أم المعارك هي أكبر وأخطر الأزمات التي واجهت النظام الاقليمي العربي منذ تأسيسه وحتى اليوم، لما فيها من تداخلات وتحديات على المستوى الاقليمي والدولي.

---

(٣٠) ارجع الى جميل مطر، والدكتور علي الدين هلال، المصدر السابق ص ٣٥ و ص ٣٦.
(٣١) أنظر جميل مطر، والدكتور علي الدين هلال، المصدر نفسه، ص ٥٢ و ص ٥٣.
(٣٢) أنظر الدكتور عبدالله النفراوي، المصدر السابق ص ٨٤.
(٣٣) على الرغم من شيوع تسمية المشكلة السياسية والاقتصادية التي نشبت بين العراق والكويت قبل أحداث الثاني من آب/١٩٩٠ وبعدها بأزمة الخليج، الا ان تلك المشكلة أو "الأزمة" قد تطورت الى حرب ومواجهة عسكرية جديدة وخطرة، ولذلك نرى بأن =====>

فهذه الأزمة هي أزمة عربية بكل عناصرها، أطرافها القضية عرب. وموضوع الخلاف يقع على الأرض العربية. انها الجغرافية والتاريخ التي جددت اطار الموضوع أو اطار القضية" (٣٤) وعلى الرغم من ذلك تحولت هذه القضية العربية بكل أبعادها ووجوهها بسرعة الى قضية دولية، فنقلت من الميدان العربي الى الميدان الدولي منذ بداية نشوء الخلاف السياسي، ويبدو ان العاملين الآنفي الذكر (النزعة القطرية، والاختراقات الأجنبية) اضافة الى ارتباطات بعض الحكام العرب بالغرب كانت أسباباً مهمة بدرجة كافية لنقل هذه المشكلة من المحيط العربي والنظام الاقليمي العربي الى النظام الدولي (الأمم المتحدة).. ويبدو ان محاولات الاحتفاظ بالقوى الأجنبية خصوصاً الأمريكية والغربية الأخرى، في منطقة الخليج العربي التي جاءت بناء على طلب بعض الحكام في المنطقة، خلال الحرب العراقية-الايرانية، على الرغم من مطالبة العراق بسحب هذه القوة بعد انتهاء الحرب وزوال أسباب وجودها (٣٥)، يمكن أن تفسر لنا اسراع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في اصدار قرارات من مجلس الأمن الدولي منذ الساعات الأولى لأحداث الخليج بعد ٢/آب، وتفسر لنا كذلك طبيعة الاختراقات والارتباطات الأجنبية في المنطقة، فقد صدر قرار (٦٦٠) بعد ساعات من دخول القوات العراقية الكويت، كما ان انزال القوات الأمريكية والغربية الأخرى قد تم بعد ايام قلائل من ٢/آب/١٩٩٠، وقبل صدور قرار من مجلس الأمن يخول هذه القوات باستعمال القوة ضد العراق، (قرار ٦٨٧) على الرغم من ان العراق قد أعلن عن استعداده لسحب قواته من الكويت، وقد بدأت عملية الانسحاب بالفعل الا ان تدفق القوات الأجنبية على المنطقة قد غير الحسابات وزاد الموقف تعقيداً ولابد من التذكير بأن عملية الحصار الاقتصادي والعلمي ضد العراق قد تمت قبل ذلك بشهور وبخاصة من جانب الولايات المتحدة.

ان ملحمة أم المعارك قد جاءت في مرحلة فريدة من نوعها، ومثالية في كل معطياتها لصالح أصحاب النزعة القطرية والأعداء الأمة، اذ انها في مرحلة دولية شديدة الحساسية،

(===) تسمية ذلك الاحداث بالأزمة "هي تسمية غير موفقة ولذلك نأخذ برأي الدكتور حسن البزاز في تسميته لهذه الحرب "بحرب الخليج الثانية" والأصح أم المعارك تمييزاً لها عن الحرب (العراقية- الايرانية) التي يجري تسميتها لدى بعضهم بحرب الخليج أيضاً، علماً بأن رأي الدكتور حسن البزاز قد قيل في الندوة العلمية العربية لمركز دراسات الخليج العربي للمدة ٢٠-٢٢ نيسان/١٩٩٢، (خلال مناقشات الندوة).

(٣٤) أنظر الاستاذ عبدالمجيد فريد، الأزمة عربية والحل عربي، المنتدى (نشرة) تصدر في المملكة الاردنية الهاشمية، العدد ٩٤ المجلد السادس/ ١٩٩١.

(٣٥) أنظر كلمة السيد الرئيس صدام حسين في افتتاح القمة الرابعة لمجلس التعاون العربي بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٥، والمنشورة في الصحف العراقية يوم ١٩٩٠/٢/٢٦.

بسبب ظروف (الاتحاد السوفياتي) السابق ودول ما كان يسمى (بالكتلة الاشتراكية) التي تحولت من أنظمه اشتراكية وشيوعية معادية للقوى الامبريالية والرأسمالية الى أنظمة تتطلع الى الرأسمالية وتزحف باتجاهها وتطلب مساعدتها.. كما انها جاءت في اطار ما يسمى بالنظام الدولي الجديد.. واذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية في ظل النظام السابق (القطبية الثنائية) تعتمد على قواها الذاتية لتنفيذ مخططاتها المعادية للعرب أو بالاعتماد على قاعدتها التابعة (اسرائيل)، الا ان (أزمة الخليج) وفي ضوء الظروف الاقليمية والدولية قد أعطتها الفرصة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في المنطقة، مضيفة الى وسائلها السابقة أدوات تنفيذية عربية (٣٦) لتنفيذ مشروعها الامبريالي الأمريكي الجديد.

كانت الاستراتيجية الأمريكية تسعى دائماً الى تغير حركة الأمة العربية واستغلال ثرواتها ورفض أي محاولة لبناء قوة عربية قومية ذاتية تكون أداة لتحقيق أهداف الامة الاستراتيجية (٣٧). ولذلك فانها وجدت أحداث أو ما سمي بأزمة الخليج المناسبة لتنفيذ مخططاتها، ان لم تكن هي سبباً في اثارة المشكلة ذاتها، بضرب القوة العربية الناهضة والمتمثلة في العراق خاصة انها قد وفرت أدواتها في المنطقة، بغض النظر عن قبول أو عدم قبول الأطراف الاقليمية المطلوب منها المشاركة في المشروع الأمريكي بعد أن تورطت مع الامبريالية لمدة طويلة.. فقد كان من الممكن معالجة الأزمة الناشئة بين العراق والكويت في اطار النظام العربي لو توفرت النوايا الطيبة في اطار قمة جدة المقترحة قبل أحداث آب، التي لم تتم لأسباب مازالت غير مبررة والحال تكرر في مؤتمر قمة القاهرة الذي جاء بعد مدة وجيزة من أحداث الثاني من آب والذي أريد له أن يكون غطاءً عربياً لتواجد القوات الأمريكية والغربية الأخرى على الرغم من ذلك فان دعوة الملك الحسن الثاني لعقد قمة عربية بعد تطور الأحداث كان من الممكن أن يفتح الباب لمعالجة كل ما بدى على النظام العربي من أغراض، ولسد المنافذ أمام التدخلات الأجنبية التي جاءت الى المنطقة في اطار استراتيجية معينة ولكن عدم جدية المبادرات العربية قد أفسد كل شيء، بل ان هناك من يرى عدم وجود مبادرات عربية بالأصل (٣٨) وهناك من ينتقد هذه المبادرات بقوله، انها جاءت من الدول التي لا

---

(٣٦) أنظر د. سمير بكر، السياسة الخارجية للولايات المتحدة، في فهمان سلامة وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية - الطبعة الثانية، بيروت أيار/ مايو/ ١٩٨٥، أنظر ص ٢٦٤-٢٦٥.

(٣٧) راجع الدكتور بكر مصباح تيزة، التطور الاستراتيجي الامريكي في الوطن العربي، في فهمان سلامة وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب المصدر السابق ص ١١١.

تريد أن يكون موقفها بالوضوح الكافي وكانت زيارتها، تتصل الى العراق، ويقصد بذلك المبادرة الجزائرية التي حاول القيام بها الرئيس الجزائري السابق الشاذلي بن جديد (٣٩) الا ان تغليب الحل الأجنبي للأزمة الذي كان موجوداً على الأرض العربية بصورة قرارات مجلس الأمن، والحشود العسكرية الأمريكية والغربية، والحصار الاقتصادي، قد أدى الى اختلاط الحل العربي والحل الأجنبي منذ بداية الأزمة (٤٠) أما آلية النظام العربي في ظل (الأزمة) فقد أظهرت محدوديتها وفشلها في غياب دور الجامعة العربية (٤١) التي كانت رهينة في يد مصر ودول الخليج النفطية، ومن ثم الوقوع تحت الهيمنة الأمريكية (٤٢) كنظام مركزي، ذلك لأن فشل الجامعة العربية والقمة العربية في مواجهة الأزمة بل واستخدام تلك المؤسسات العربية كأغطية للشرعية (الدولية) والعدوان على طرف عربي هو من أخطر النتائج على طبيعة النظام العربي الاقليمي بل والأخطر من ذلك، ان الأموال العربية والممرات العربية والأجواء العربية، والقوات العربية قد سخرت لتدمير أهم قوة عربية عسكرية وربما أهم مركز علمي عربي (٤٣).. ونجد في تعبير الأمين العام الأسبق للجامعة العربية محمود رياض على هذه الأزمة، جانباً من الحقيقة بقوله "لقد اعتاد الشعب العربي أن يتحمل المكاره التي تصيبه على أيدي الغزاة والمستعمرين، وكان يجد بعض العزاء عندما تصله مساندة من الأقطار العربية الأخرى سواء كانت هذه المساندة مادية أو معنوية اما أن تتصلب الأمور وان يأتي المستعمرون والغزاة السابقون لنصرة الشعب العربي، فان من حق البعض أن يقول ان هذه من علامات الساعة" (٤٤) لقد كان من النتائج الخطرة في هذه المواجهة الخطيرة والمدمرة، انها ساهمت بشكل صريح ومباشر في تصدع النظام الاقليمي العربي فانقسم أطراف هذا النظام الى ثلاثة معسكرات، معسكر يعمل مع الولايات

---

(٣٨) انظر أمين هويدي، هل هناك امكانية لحل عربي (ندوة)- المنتدى (نشرة) العدد ٦٢ .

(٣٩) انظر رأي الاستاذ ندسين بشير، هل هناك امكانية لحل عربي/ (ندوة) المصدر السابق.

(٤٠) حافظ اسماعيل، هل هناك امكانية لحل عربي، المصدر نفسه.

(٤١) الدكتور دمن نافعة، هل هناك امكانية لحل عربي، المصدر نفسه.

(٤٢) ان ما جرى لقد العراق ويجري اليوم قد ليبيا بممارسة القوى الاستعمارية الكبرى (أمريكا، فرنسا، بريطانيا) تحت ذرائع مختلفة ما هي الا محاولات عدوان جديدة ضد الأمة العربية كلها خاصة بعد ان تأكد لهؤلاء ان العرب والنظام العربي المتمثل بالجامعة العربية قد سيطرت عليها مصر ذات التوجهات (الساداتية) ودول النفط المتحالفة مع الغرب ولذلك لا يستبعد أن تدور الدائرة على أي نظام عربي آخر بمجرد أن يقول انه نظام عربي.

(٤٣) انظر مجلة الوحدة (الرباط-المملكة المغربية)، افتتاحية، العدد ٨٨ لسنة ١٩٩٢ .

(٤٤) محمود رياض،عودة الى النظام العربي،المنتدى (نشرة)العدد٦٢ نشر في الثاني لسنة ١٩٩١ .

المتحدة ، ومعسكر ضدها ، ومعسكر ثالث متذبذب أو بين هذه أو ذاك. وتحول الاستقطاب بين الدول العربية من استقطاب سياسي الى استقطاب عسكري، بل وأخطر من ذلك "انزلاق دول عربية الى تحويل الأمن القومي العربي شأناً خارجياً (تطمنه) القوى الأجنبية "(٤٥).

ان خطورة الأزمة انعكست بنتائجها ليس على العراق حسب وانما شملت الأطراف العربية الأخرى كلها وخصوصاً المؤيدة للعراق، ففي الوقت الذي كان فيه العراق يواجه قوى دولية لم يشهد لها التاريخ مثيلاً من قبل في العدد والعدة. كان الشعب الفلسطيني يواجه العدو الصهيوني بشكل منفرد (٤٦) وأثبتت الحرب بأن الكيان العربي كله كان مهدداً " وان أفضل وصف لحال الأمن القومي العربي في هذه الفترة هو انها حالة (انعدام الأمن) أي ان الأمة كلها مهددة ، وهو ما يختلف عما قد يتصوره البعض من ان الحرب أثبتت عدم صحة المفهوم نفسه ، وان الأمن هو أمن الأنظمة وليس الأمة ، بما يتيح الفرصة لأن يعيش البعض في أمان بينما يحيا الباقون في خطر. لقد أثبتت الحرب بما لايدع مجالاً للشك بأن الخطر الذي يهدد عرب الخليج يهدد عرب المحيط في نفس الوقت، وان الأمة كلها تشعر بالخطر في وقت واحد حتى ولو تغافلت حكومات وأنظمة عن هذه الأخطار أو شاركت في صنعها. لقد أحاطت التهديدات بعد أم المعارك بكل شيء ، بالكيان العربي، والعقل العربي والاقتصاد العربي وحرية الفرد العربي وتماسك الأمة كلها وأصبح كل هذا مهدداً تهديداً خطيراً .." (٤٧) ولهذا فليس غريباً أن نسمع اليوم ، من أطراف أجنبية عن ضرورة وضع نظام أمن للمنطقة ، بل ونظام عربي جديد ، وهو أمر لابد أن نتوقعه ، اذ ان هذه الدول التي أرسلت جيوشها الى الأرض العربية خلال أحداث أم المعارك (دفاعاً) عن دول عربية أخرى، أصبحت لها كلمة في الأمن العربي بعدما اتخذت هذه الدول أخطر قرار في تاريخها وهو قرار ارسال قواتها للحرب (٤٨).

لقد كان من بواكير نتائج أم المعارك، وخلافاً لتوقعات العرب المؤيدين لاتجاهات كامب ديفيد ، نتائج المفاوضات العربية الاسرائيلية التي مازالت تدور في حلقة مفرغة والتعنت التهديدي بعدم المرونة في اعطاء مجرد وعود في التنازل عن بعض الحقوق العربية في الجولان أو سواها من

---

(٤٥) أنظر عبدالاله بلعزيز، أزمة الخليج، آثارها الدولي وانعكاسها على النظام العربي، المنتدى (نفرة) المجلد الخامس العدد ٦٢ تشرين الثاني/ نوفمبر/ ١٩٩٠ .

(٤٦) مجلة الوحدة (المملكة المغربية) العدد ٨٨، مصدر سبق ذكره.

(٤٧) لواء طلعت مسلم، عرب ما بعد حرب الخليج، التأثيرات الأمنية والعسكرية للحرب، مجلة الوحدة العدد ٨٨ كانون الثاني/ يناير/ ١٩٩٢ .

(٤٨) محمد رياض، المصدر السابق.

المناطق العربية الأخرى، بل والعدوان المتعمد لمرتين خلال مدة المفاوضات على الجنوب اللبناني.

ان مسألة ايجاد نظام عربي اقليمي جديد تتحقق فيه المصلحة العربية أولاً من الأمور غاية في الأهمية على الرغم من كل ما حصل ضد العراق وليبيا وبقية الأقطار العربية وسواء أردنا أم لا فان نظاماً عربياً اقليمياً سيتكون طبقاً للمصالح الدولية والاقليمية الجديدة، ولكن الشيء المهم في ذلك أن يكون للعرب شأن "ولهذا لا يجوز اطلاقاً أن نفاجأ بمشاريع عالمية واقليمية تفرض علينا التزامات ولا تحترم حقنا من دون ان نشارك في وضعها خصوصاً فيما يتعلق بالنظام العربي وشتان بين المشاركة العربية في وضع نظام وبين محاولة تعديل نظام تم وضعه بواسطة أصحاب مصالح قد تتعارض مع مصالحنا" (٤٩).

الخلاصة والاستنتاجات

كشفت لنا هذه الدراسة، ان النظام الاقليمي العربي منذ تأسيسه كان نظاماً ضعيفاً بسبب غلبة المصالح القطرية على المصالح القومية العليا علاوة على الاختراقات التي مارستها القوى الأجنبية على هذا النظام لتحقيق مصالحها الامبريالية من خلال محاولاتها الدائمة للهيمنة على السياسات الاقليمية العربية لجعلها تدور في فلك التبعية.

ان تاريخ نشأة مؤسسات وأجهزة النظام الاقليمي العربي، يكشف لنا عن جانب آخر من ضعف هذه النظام أيضاً، فجامعة الدول العربية التي تعد من أكبر مؤسساته والتي يفترض بها ان تكون أداة لتحقيق هدف الوحدة العربية عن طريق التكامل العربي قد تحولت الى هدف بحد ذاتها وجاءت تكريساً لحالة التجزئة التي أوجدها الاستعمار عبر تأكيد مؤسسيها على حق سيادة الدول القطرية.. كما ان الوحدات السياسية المكونة للنظام الاقليمي العربي لم تستطع خلق نظام دفاعي فاعل قادر على مواجهة التحديات التي يتعرض لها النظام الاقليمي العربي بصورة جادة وذلك لأن جدلية القطرية والقومية والاختراقات الخارجية للنظام قد عملت على محدودية النظام الدفاعي العربي مما أضعف الأمن القومي. كما ان حروب العرب الكبرى في الأعوام ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣ قد كشفت عن عدم فاعلية النظام الدفاعي العربي، لذلك لجأت وحدات النظام الى عقد الاتفاقيات الدفاعية الثنائية أو الفرعية خارج اطار النظام القومي الشمولي واقيمت لذلك أجهزة مستقلة عن أجهزة الجامعة العربية، وعلى الرغم من مرور مدة طويلة على تشكيل النظام

---

٤٩) محمود رياض، المصدر نفسه.

الاقليمي العربي، الا انه لم يستطع أن يقوم بتنظيم المؤسسات الدفاعية القومية الفاعلة والقادرة على حماية الأمن القومي وهذا ما يكشف أيضاً عن غياب استراتيجية عربية قادرة على مواجهة التحديات التي تواجه الأمة العربية. ولذلك ظلت الاعتبارات الاقطرية والاقليمية الضيقة، بل وأكثر من ذلك كانت المصلحة الفردية للحكام تتحكم في عمل النظام الاقليمي العربي، مما شجع هذا بعضاً من هؤلاء الحكام على التحالف مع أطراف غير عربية ضد أطراف عربية في بعض النزعات العربية - الأجنبية.

وفي ملحمة أم المعارك، على الرغم من كون أطراف المشكلة وعناصرها جميعها عربية، الا اننا نرى ان النظام الاقليمي العربي يقف عاجزاً عن حل تلك الأزمة منذ بداية نشوبها، بل ان هذه المشكلة قد (دولت) ونقلت الى خارج اطار النظام الاقليمي العربي منذ اللحظات الأولى لبوادر الأزمة السياسية قبل الثاني من آب/ ١٩٩٠. لقد كانت مؤسسات النظام الاقليمي العربي جميعها، مشلولة عن العمل وانتقلت المبادرة من النطاق العربي الى النطاق العالمي، مستخدمة المنظمة الدولية (الأمم المتحدة)، ثم استخدام النظام العربي، والجامعة العربية، والقمة العربية، التي تعد من أكبر مؤسسات هذا النظام لتضفي الشرعية على قرار المنظمة الدولية التي أصبحت في ظل النظام الدولي الجديد جهازاً يعمل بامرة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لكي تقرر العدوان على العراق، وهو أحد الوحدات السياسية الفاعلة في عمل هذا النظام.

واجمالاً للقول، نقول ان أبرز نتائج ملحمة أم المعارك على مستوى النظام الاقليمي العربي هي:-

١- فشل النظام الاقليمي العربي كله والمتمثل بنظام الجامعة العربية أو بقية مؤسسات هذا النظام، في مواجهة القوى الأخرى المعادية، بل وحتى في مجرد اظهار قدرته على حل هكذا أزمة منذ بداية نشوئها.

٢- فشل النظام الاقليمي العربي الفرعي، المتمثل بالمجالس والاتحادات العربية (الخليجي، العربي، المغاربي) واثبات عدم فاعلية تلك النظم.

٣- تصدع النظام العربي وانقسامه الى أكثر من معسكر فهناك معسكران متصارعان أحدهما مع أمريكا والغرب والآخر ضدهما، ومعسكر ثالث متفرج.

٤- كشفت ملحمة أم المعارك عن ضرورة اعادة النظر بمؤسسات النظام الاقليمي العربي كلها اذا أريد لها العمل مستقبلاً والا سيبقى مجرد نظام هيكلي قد يؤدي الى نتائج مؤذية للأمة باستمرار كما يحصل اليوم من محاولات ما يسمى بحل (قضية الشرق الأوسط) وفق نهج كامب ديفيد الذي رفضه العرب جميعهم منذ البداية.

* * * * * * * * *